

الأسد و«حماس»: القطيعة

■ **عام نعيم الياس***

أغلق الرئيس السوري بشار الأسد الأبواب في وجه حركة الإخوان المسلمين الفلسطينية «حماس» بعدما كشف المستور عن نشاطات الميليشيا العسكرية للحركة في مخيم اليرموك، والتي تسمى «كتاف بيت المقدس» وتحالفها مع «جبهة النصرة»، وقال الأسد خلال مقابلة مع صحيفة «إكسبريسن» السويدية: «علاقة سورية مع حماس ماتت على المستويين الشعبي والرسمي... اعتقد أنّ الأحداث الأخيرة في مخيم اليرموك أثبتت أنّ جزءاً من حماس التي بدورها هي جزء من الإخوان المسلمين، تدعم جبهة النصرة داخل المخيم».
أجاب الرئيس السوري عن تساؤلات السوريين بالدرجة الأولى، ولّى أحد أهم أمنياتهم بكف الارتباط نهائياً مع الحركة الفلسطينية الإسلامية التي غرقت بسورية، بعدما حاول السنة الماضية ـ وفي تصريحات له ـ إبقاء شعرة معاوية مع «حماس» بإشارته إلى إمكانية التصالح معها إذا عادت إلى طريق المقاومة وتوقفت عن مساعدة أعداء سورية، وذلك في توقيت آتسم حينذاك بتسريبات إعلامية عن إمكانية عقد لقاء بين رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، والمسؤولين الإيرانيين، تبعها تصريحات من قائد الجناح العسكري للحركة والتي تسمى كتاب «عزّ الدين القسام»، وبعض مسؤولي المكتب السياسي وعلى رأسهم محمود الزهار، تركز على العلاقة المميزة التي تربط الحركة بإيران، ذلك كان تحديداً في صيف عام 2014، لكن من الواضح أن الفترة الماضية انتهت بعد انطلاق عملية «عاصفة الحزم» التي أعادت «حماس» إلى المحور السعودي بشكل لا لبس فيه، وفي ظل صمت جناح الحركة العسكري. فهل قرار القطيعة الذي أعلنه الرئيس الأسد ينسحب على محور المقاومة من إيران مروراً بحزب الله؟

العامل الداخلي في إعلان الرئيس الأسد له جانب لا يمكن إغفاله في تحديد شكل العلاقة بين حركة حماس والدولة السورية، فكما أسلفنا في بداية المقال، فإن مطلب الشارع السوري الملحّ ومنذ أكثر من سنتين، كان ضرورة ردّ غدر «حماس» عليها، وبالتالي فإن القرار السوري هو حصيلة تقاطع المطالب الداخلية مع تغير المعطيات الإقليمية على خلفية العدوان السعودي ـ الخليجي على اليمن، وتداعياته على المشهد السوري والتي شملت في أحد جوانبها التصعيد على الأرض في محيط العاصمة دمشق، ومنها مخيم اليرموك اللاجئين الفلسطينيين.

أما بالنسبة إلى محور المقاومة، فمن الواضح أنّ الغمز من قناة «حماس»، والذي تردّد أكثر من مرة في خطابات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، عكس امتعاضاً من أداء الحركة وخياراتها على المستويين السياسي والعسكري، من دون أن يعني ذلك قطع خط الرجعة مع الحركة التي لا تزال توصم بأنها حركة متطرفة. لكن على رغم ذلك، وإن لم تكن القطيعة في علاقة دمشق بحماس، ملزمة أو متبناة من جانب محور المقاومة، إلا أنّ العلاقة التي تربط إيران وحزب الله بالحركة الإخوانية خرجت من إطار التحالف في إطار المجماتل السياسية والدبلوماسية، مع الحفاظ على الحد الأدنى من التعاون العسكري الاستشاري، فالبدائل في الحركات المقاومة داخل فلسطين وخارجها قائمة، وغالبية الحركات الفلسطينية المقاومة ترتبط بعلاقة تحالف مع محور المقاومة وعلى رأسها حركة «الجهاد الإسلامي»، باستثناء «حماس» التي توضعت بشكل نهائي خلف الموقف السعودي ـ التركي، خصوصاً بعد وفاة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز ومجيء أخيه سلمان الذي اختار التقارب الاستراتيجي مع تركيا، مع لولة على حساب توقيع العداء السعودي لتنظيم الإخوان المسلمين.

«حماس» أنهت علاقتها مع سورية الدولة، وجمعت عرى التحالف مع محور المقاومة بتركيزها التحالف مع محور أقرة ـ الرياض ـ الدوحة، بانتظار ارتهاها أكثر فاكثر وإعلان عدائها النهائي لمحور المقاومة.

■ **كاتب ومترجم سوري**

روسيا وإيران...

الاتفاق أكثر من صواريخ

كتب زلمان شوفال في «إسرائيل اليوم»:

يبدو أنّ نمة شهودا على عملية مكررة لفيلم قديم اسمه «مسابقة بين الدول العظوى على التأثير في الشرق الأوسط». الاتفاق على بيع صواريخ مضادة للطائرات من نوع «أس 300» من روسيا لإيران، الذي أحلت المناوئين في التسبيع الماضي كاستمرار للاتفاق بين إيران والدول العظوى، يثير اللقلق. ليس فقط نظرا إلى أنه يضعضع الأمن في المنطقة، كما قال رئيس الحكومة نتنياهو لرئيس فلاديمير بوتين.

إن اتفاق البيع هذا من شأنه أن يشير إلى تحوّل الشرق الأوسط من جديد إلى ساحة مواجهة سياسية شاملة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. صحیح أن هذه المواجهة موجودة بدرجة محدّدة بسبب الدعم التي تعطيه موسكو لرئيس سورية بشار الأسد، في الحرب القائمة في سورية، والدعم الجزئي للولايات المتحدة الأمريكية للمتطرفين في نظامه، لكن هذا ما زال مواجهة سيطر عليها، إذ إنه ليس الدعم الروسي للأسد ولا الدعم الأمريكي للمتطرفين هما بالبحج الذي كان يمكن للدولتين تقديمه لو أراتنا.

الصواريخ المضادة للطائرات قصة أخرى. فهي تشكل إشارة إلى مواجهة عالمية تسخّن بين الدول العظوى في مجالات وساحات مختلفة. على سبيل المثال في موضوع أوكرانيا. موسكو وكأنها تقول لواشنطن: «انتم تتدخلون في سياستنا الخلفية، شرق أوروبا؟ نحن نتدخل في سياحتكم الخلفية، الشرق الأوسط». لا رغبة لدى «إسرائيل» في التحوّل من جديد إلى بؤرة في هذه المواجهة. لدى السوفيات، دعم العالم العربي بما في ذلك اللسطينيين، جاء ليس فقط من اعتبارات جيوسياسية، إنما أيضا من الكراهية العميقة للصهيونية، التي رأى فيها ستالين آنذاك العدو الأخطر على الشيوعية.

السوفيات زدّوا في حينه مصر وسورية بالسلح والتدريب بمستويات كبيرة. إنكمهم أيضا زدّوا «إرهابيين فلسطينيين». إن التزوّد بالسلح الروسي للدول العربية استخدم تقريبا دائما كمقدّمة، وفي ما بعد لتعزيز تطوير العلاقات السياسية. وللمصلحتنا وضع الأمور بين روسيا ما بعد السوفيات ودولة «إسرائيل» اليوم، لا بل العكس. نمة شبّعة علاقات إيجابية بالتأكيد تقريبا في كل المجالات ـ السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وغيرها ـ كما أن الهجرة الكبرى من روسيا لعبت في هذا دورا كبيرا.

لكن لحالات محدّدة في المجال السياسي، هناك أحيانا قدرة على التحوّل إلى واقع غير متوقّع سبقا، ومواجهة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: في منطقة مليئة بالتقلبات والمصالح المتشابكة من شأنها خلق ديناميكية غير مرغوبة من ناحيتنا. إدارة أوروبا تريد كما يبدو تقوية حضور الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، لكن ذلك لا يعني تستطيع أن تتخلّى نهائيا عن مصالحها. على كل الأحوال، سياستها غير الثابتة في هذا السياق تثير تساؤلات عدّة، ونتيجة: تنشوّش الثقة وانعدامها تجاهها من قبل حلفائها القدامى، وقيام أطراف باستغلال الفرصة وعلى رأسهم إيران، التي كما أكد هنري كيسنجر وجورج شولتز في مقالها الهامّ الأسبوع الماضي، لا تصادم حقيقيا بين مصالحها والمصالح الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية. إيران تستغلّ المواجهة المتشكلة من أجل أن تحظى بإضليات من الجانبين: من جانب صفقة الصواريخ مع روسيا التي تمت رغم العقوبات التي لم يتمّ رفعها بعد، استنهزت بالتصريحات الأمريكية بخصوص الانحيازات حقها الاتفاق الأبدّي في التلوير بشأن النووي. ومن جانب آخر علاقات أخذة بالدفء وتشمل تعهدا برفع العقوبات، مع الولايات المتحدة. يتضح أنه رغم أنّ التاريخ لا يعيد نفسه بالضرورة فإن هناك ظواهر تعيد نفسها، والمواجهات بين روسيا والغرب في الشرق الأوسط هي واحدة وحيدة.

البناء

إيران تمدّ يدها للحوار مجدداً... ولكن!

ها هي إيران، وعبر الصحف الأميركية، وعلى لسان وزير خارجيتها محمد جواد ظريف، تمّد اليد للحوار في ما يخصّ المنطقة، من أجل القضاء على الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تعبت في البلاد قتلاً وتشدّداً وتهجيراً، بينما لا نرى في المقابل الخليجي أيّ تجاوب، لا بل تمعّتا وعداءً مبنيين على أوهام لدى ممالك الخليج ومشيوخاته. منذ سنة أو أكثر، مدّت سورية، وعبر وزير خارجيتها وليد المعلم أيضا يدها للمساعدة في القضاء على التنظيمات الإرهابية. قوبلت هذه الدعوة بالرفض، لا بل بلغ التعتّن الأميركي ـ الخليجي ـ التركي الحدّ الأقصى، عبر مقولة: «لا حوار مع الأسد». مضت الأشهر، فإذ بتلك الدول وعلى

رأسها أميركا، تعترف بخليقتها، وتمتّعنّ لو أنها تعاونت مع

الرئيس السوري بشار الأسد، لا بل قالت عبر صحافتها: لا حل في المنطقة إلا عبر الأسد!

المشهد يتكرّر، فهل تستدرك أميركا ما يحصل؟ وهل تتلقف المبادرة الإيرانية؟ وهل تعلمت من أخطاء الماضي؟ أسئلة تجيب عنها الأيام المقبلة.

فعلى صفحات «نيويورك تايمز» الأميركية، نشر وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف مقالاً ضمّنه دعوة إلى الحوار، وقال فيه إن بلاده تضع تأسيس علاقات طيبة مع جيرانها في المنطقة على رأس أولوياتها، مشيراً إلى أنّ القضية النووية كانت من أهدأ سبب، عدم الثقة



«واشنطن بوست»:

الغارات السعودية على اليمن غير شرعية

أكدت مجموعة من 18 خبيراً دولياً يعيشون في أميركا وأوروبا من جامعاتي «هارفارد» و«اكسفورد»، عدم شرعية الغارات التي يشنها طيران النظام السعودي على اليمن بموجب القانون الدولي. داعية مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء فوري بوقف إطلاق النار من دون شرط.

ونكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أنّ المجموعة حذرت في رسالة من أنّ اليمن على وشك كاترئة نتيجة استهداف الحملة العسكرية السعودية المدارس والمنازل ومخيمات اللاجئين وشبكات المياه ومخازن الحبوب والصناعات الغذائية وهذا بالطبع يحدث أضرارا جسيمة بالمواطنين العاديين في اليمن مع عدم دخول الطعام والدواء بالقدر الكافي.

ووفقا للام المتحدة، فإن الغارات التي تقودها السعودية قتلت في ثلاثة أسابيع 750 يمينيا وادت إلى نزوح أكثر من 150 ألفا.

وجاء في رسالة الخبراء الدوليين:إن تلك الحملة غير شرعية بموجب نصوص القانون الدولي... فأى من تلك رسالة الذكر، السعودية وحلفاؤها، ليست في حالة دفاع شرعي عن النفس، كما أن الأهداف التي تتعرض للصفص تشمل على المدارس والمنازل ومخيمات اللاجئين وشبكات المياه ومخازن الحبوب والصناعات الغذائية وهذا بالطبع يحدث أضرارا جسيمة بالمواطنين العاديين في اليمن مع عدم دخول الطعام والدواء بالقدر الكافي.

وأشارت الرسالة إلى أنّ اليمن، وعلى رغم كونه أقل فدر بل عربي من حيث دخل الفرد، فإنه يتمتع بتعددية ثقافية وبعادات ديمقراطية وينبغي على الولايات المتحدة وبريطانيا دعم مشروع قرأ في مجلس الأمن الدولي يطالب بالوقف الفوري وغير المشروط للحملة العسكرية على اليمن واستخدام نفوذهما الدبلوماسي للحفاظ على حياة هذا البلد بدلآمن المساهمة في تدميره.

وتابع الخبراء في رسالتهم، نحن، وبوصفا متخصصين وخبراء، على دراية كاملة بالانقسامات داخل المجتمع اليمني. لكننا نرى ضرورة أن يتاح لليمنيين أنفسهم الفرصة للتفاوض حول تسوية سياسية.

ويتواصل العدوان الذي يشنه الطيران الحربي لنظام آل سعود وحلفائه على اليمن لليوم الرابع والعشرين على التوالي حاصدا المزيد من الضحايا المدنيين ومدمرا المواقع الحيوية والبنى التحتية.



«دير شبيغل»: ضابط سابق في جيش صدام حسين كان الاستراتيجي الأهم في تنظيم «داعش»

ذكرت مجلة «دير شبيغل» الألمانية أنّ ضابطاً سابقاً في جيش الرئيس العراقي السابق صدام حسين، كان الاستراتيجي الأهم في تنظيم «داعش» عندما سيطر هذا الأخير على شمال سورية.

وقالت المجلة إن الضابط هو سمير عبد محمد الخليفاوي المعروف باسم الحاج بكر وهو عضو سابق في المجلس العسكري لتنظيم «داعش» والذي على ما يبدو قتل «الجيش السوري الحر» في تل رفعت شمال سورية في كانون الثاني 2014.

وكان عقربا قياداً سابقاً في استخبارات سلاح الجو العراقي في عهد صدام حسين، بحسب المجلة التي قالت إنها استندت في معلوماتها إلى وثائق صاغها بكر وحصلت عليها بعد مفاوضات طويلة مع مقاتلي «المعارضة السورية» في حلب.

وأشارت المجلة إلى أنّ الوثائق تظهر برنامجاً محدداً لإقامة خلافة في شمال سورية، وزرع خلايا تجسسية في المدن والقرى والقيام باغتيالات وعمليات خطف «مكتملة لتولي السلطة».

وقالت المجلة أيضاً أنّ بكر أصبح عاطلاً عن العمل بعد قرار حلّ الجيش العراقي من قبل بول بريمر الحاكم الإداري للعراق عام 2003 بعد سقوط نظام صدام حسين في الهجوم الذي شنّه التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

والثقى حاج بكر بأبي مصعب الزرقاوي وهو قائد سابق في تنظيم «القاعدة» وقتل في 2006، ثم سجن لمدة سنتين بين 2006 و2008 في السجون الأمريكية وخصوصاً في سجن أبو غريب.

ويعد ذلك، تقاطعت طريق حاج بكر مع طريق الإسلاميين، وعام 2010 خطط هذا الاستراتيجي المهم كما تصفه «دير شبيغل» مع مجموعة من الضباط العراقيين السابقين لتعيين أبي بكر البغدادي على رأس «داعش» من أجل إعطاء بعد ديني للتنظيم.

ونقلت «دير شبيغل» عن شاهد قوله إنّ حاج بكر لم يكن أبداً إسلامياً، بل كان علمانياً، وقد استعمل الدين كخاية تبرز الوسيلة. وأضافت: كان حدّاً الذكاء وحازماً وبارعاً في الرياضيات.



«لو باريزيان»: كوشنير يحمل أوروبا ذنب غرق المهاجرين

قال برنار كوشنير، وزير خارجية فرنسا الأسبق وأحد مؤسسي منظمة «أطباء بلا حدود»، للاغثة، إنّ أوروبا كلها تتحمل الذنب في ترك مئات من المهاجرين يلقون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط.

وقال كوشنير لصحيفة «لو باريزيان» الفرنسية في مقابلة نُشرت أمس الإثنين: «في هذه المسألة، أوروبا مذنبة لتقاعسها عن مساعدة شخص في حالة خطر. إنه عار علينا». مستخدماً التوصيف القانوني لجريمة يعاقب عليها القانون الفرنسي.

وأضاف: «قبل أي شيء آخر، لنقم بإلقاء طوق نجاة إلى كل هؤلاء الناس الذين يغرقون، بعد إنشاء أسطول إنقاذ أوروبي من الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. زورق إنقاذ واحد من كل دولة».

وخشى مقتل نحو 700 مهاجر بعد غرق زورقهم في البحر المتوسط أمس، ما يكثف الضغوط على أوروبا كي تواجه معاناة المهاجرين وتوفّر الأموال اللازمة لمساعدتهم في الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة بسبب التوترات في ليبيا والشرق الأوسط.



والصراع. داعياً إلى إنشاء منتدى للحوار الجماعي في منطقة الخليج، لتسهيل المشاركة، وهو الأمر الذي طال انتظاره.

أما في الشأن الروسي، نقلت صحيفة «نيزافيسيموي فويني أوبوزريني» الروسية عن آتاتولي إيسايكين - مدير عام شركة «روس أوبورون إكسبورت» الروسية المتخصصة في تصدير الأسلحة الروسية في 19 نيسان الجاري ـ أنّ روسيا لا تزال، على رغم كل العقبات أمامها، تجري مفاوضات مع الجانب الفرنسي في ما يتعلق بتسليم حاملتي المروحيات «ميسترال». ولا يدور الحديث حتى الآن حول رفع دعاوى إلى المحكمة الاقتصادية الدولية.

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

القناة الثانية تكشف

حقائق جديدة حول أسّر هدار

كشفت القناة الثانية العبرية عن معلومات جديدة حول عملية أسر الضابط في جيش الاحتلال غولدين هدار خلال الحرب البرّية على قطاع غزة الصيف الماضي، في منطقة رفح جنوب القطاع.

وأوردت القناة في تقريرها شهادات لضباط وجنود شاركوا في عمليات البحث عن الضابط الأسير، قالوا فيها إن قرار حرق رفح ضمن تكتيك «حنيبعل» اتخذ بعد 40 دقيقة من انتشار نبا أسر الضابط هدار.

وقال أحد الضباط في شهادته: «بعد انتشار نبا أسر الضابط هدار فوراً، حصل الضابط على إذن بالدخول إلى النفق للبحث عنه، وبعد وقت طويل من خلال النفق على نجد سوى عدة نقاط دماء والكتير من الأسلاك».

ويضيف: «اطلقت النار داخل النفق على رغم إمكانية إصابة هدار في حال كان في النفق، وكان الهدف إعادته حياً أو ميتاً. كان النفق طويلاً ومفقراً، فقررنا التزوّع داخل النفق لعدة دقائق».

وأشار إلى أنّ خبر أسر الضابط هدار في رفح انتشر بين الجميع، لكن الخبر كان مختلفاً بالنسبة إلى وزير الجيش وموشيه يعالون، فالأسير هذه المرّة ابن عمه.

طلب استعادة 5000 دونم

قرب الحدود مع الأردن

أفادت صحيفة «هارتس» العبرية في عددها الصادر أمس، بأن «المحكمة العليا الإسرائيلية» ستناقش التماساً قدمه مواطنون فلسطينيون يطالبون باستعادة أراضيهم المتاخمة للحدود الأردنية، والتي تصل مساحتها إلى 5000 دونم، وتسيطر عليها حالياً المستوطنات «الإسرائيلية».

وأوضحت الصحيفة أنّ أولى المدوات ستجرى أمام القضاة مريام نؤور، وميني مزور، ودفنا براك إيزن. إذ تدعى «إسرائيل» أنّ ورتة أصحاب الأراضي لم يعرضوا وثائق تثبت ملكيتها لها، وأنه لا يمكن تجاهل السنوات الطويلة التي سيطر خلالها المستوطنون على هذه الأرض. وبحسب رأي النيابة العامة «الإسرائيلية»، فإن المقصود قضية سياسية يجب أن تفصل فيها الحكومة المقبلة.

وقالت الصحيفة إنّ الجيش «الإسرائيلي» أصدر أمراً عسكرياً عام 1969 رقمه (151) بعد سنتين من احتلال الضفة، يعتبر بموجبه المنطقة الواقعة بين الحدود «الإسرائيلية» ـ الأردنية والسياح الحدودي، منطقة عسكرية مغلقة، يمنع الفلسطينيون من دخولها.

وأوضحت أنّ القرار بقي ساري المفعول حتى بعد توقيع اتفاق السلام مع الأردن، وبحسب أنعاء قائد المنطقة الوسطى السابق الجنرال نيتسان لون، فإن هذا الأمر يعتبر حيويًا من ناحية أمنية حتى اليوم، مشيرة إلى أنّ الأمر العسكري بحسب وثائق عسكرية يشمل خمسة آلاف دونم من أراضي الفلسطينيين الخاصة، والمسجلة في «الطابو» الأردني.

وأضافت «هارتس» أنه في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، قامت «إسرائيل» بتخصيص هذه الأراضي لـ«الهستدروت» الصهيونية، التي قامت بتاجيرها للمستوطنين، وجاء تسليم الأراضي لـ«الهستدروت»، ثمّ لثمّ المستوطنين، على إثر أمر صدر عن نائب وزير الجيش أوري بار اون عام 1981، والذي يسمح بفلاحة هذه الأراضي على رغم وجهة نظر وزارة القضاء التي منعت فلاحة الأراضي الفلسطينية الخاصة.

وقالت الصحيفة إنه في ظل القيود العسكرية التي فرضت طوال السنوات الماضية، حيث ارتفاع كبير في مساحات الأراضي التي تمت فلاحتها، قالت: «يستدل من صور جوية نُشرتْها الإدارة المدنية أنه في عام 1997 تمت فلاحه 2380 دونمًا من الأراضي الفلسطينية الخاصة، فيما ارتفع الحجم في 2012 إلى 5064 دونمًا، وتستخدم غالبية هذه الأراضي لزراعة أشجار التمر».

ونشرت الصحيفة عام 2013، خبراً مفاده: «تمّ تسليم الأراضي للمستوطنين، وبناءً عليه، قام ورتة أصحاب الأراضي الفلسطينيين بتقديم التماس إلى المحكمة العليا، وحاولت إسرائيل التوصل إلى تسوية مالية معهم، ولكنهم رفضوا ذلك».

نتنياهوو يعترم طلب مهلة جديدة

لتشكيل الحكومة

من المنتظر أنّ يتقدم رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو يطلب إلى الرئيس «الإسرائيلي» رؤوفين رطلين لتمديد المهلة القانونية لتشكيل الحكومة الجديدة لأسبوعين آخرين وذلك وفقاً لما أعلنه مكتب نتنياهو.

وقالت صحيفة «ميديا 1»، العبرية، إنه وفقاً للقانون «الإسرائيلي»، فإن من حقّ الرئيس تمديد هذه المهلة بمقدار أسبوعين إضافيين. ويسعى نتنياهو إلى تشكيل ائتلاف يتكون من أحزاب يمينية وبينية غير أنه لم يتمّ التوصل حتى الآن إلى اتفاق في مفاوضات توزيع الحصص الوزارية والاختصاصات الأخرى.

وفي حال تشكيل الائتلاف الحاكم، ستكون هذه هي المرة الرابعة التي يتّراس فيها نتنياهو الحكومة «الإسرائيلية».

من جانبه، في يتسحاق هيرتسوغ رئيس كتلت يسار الوسط «المعسكر الصهيوني»، تقارير صحافية تحدثت عن وجود اتصالات سوية لتشكيل ائتلاف كبير، مشيراً إلى أنّ «المعسكر الصهيوني» سيستوحى إلى المعارضة وسيكافح من أجل أن يحل محل حكومة نتنياهو المنتمية إلى يمين الوسط.

لا جيش ولا سياج على الحدود مع الأردن

كشفت تقرير للقناة العاشرة في التلفزيون «الإسرائيلي»، أنّ الحدود الشرقية لـ«إسرائيل» والتي تمر بمنطقة العربة المحاذية للحدود مع الأردن، لا يوجد فيها أي جدار أمني، أو أي منظومة أمنية أو حتى أي أبراج مراقبة للحدود كما هي الحال في الحدود مع لبنان وسورية ومصر.

ولفت التقرير إلى أنه في الوقت الذي تعرّز الجماعات «الجهادية» قوتها في المنطقة على خلفية ما يسمى «الربيع العربي»، فإن المستوطنين في المنطقة القريبة من الحدود مع الأردن باتوا يتخفّفون من احتمالات تنفيذ عمليات انطلاقاً من تلك المناطق.

وبناءً على ذلك، قام سكان المستوطنات الجنوبية المحاذية للحدود مع الأردن بإنشاء وحدة من المتطوعين وجميعهم عبارة عن مزارعين من سكان المنطقة من خرجوا من وحدات النخبة في الجيش «الإسرائيلي». وتأتي هذه الخطوة بحسب القاظمين على الوحدة الجديدة في أعقاب إهمال الجيش «الإسرائيلي» للحدود بين «إسرائيل» والأردن.

وأشار التقرير إلى أنه على ما يبدو، فإن الجيش «الإسرائيلي» أصبح مدركا أهمية وجود جدار أمني على الحدود بين «إسرائيل» والأردن، متناهيه لما هو عليه الوضع على الحدود مع سورية ومصر، ولكن البدء في تنفيذ مثل هذا المشروع قد يحتاج إلى عدة سنوات.